قوله وعلى التقدير يلزم مماثلة شكل الجزء والكل اه بان استحالة الشقين بهذا الطريق اول مما ذكره المص فان ما ذكره يتوقف على الكرية الجسمية من نوعية مشتركة بين افرادها بالفعل ولم يثبت بل قطعي وبعدتها صابية ومماثلة شكل الكل والجزء لا يتوقف على تماثل افرادها بالفعل بل على تماثلها بحسب الاجزاء الوهمية وهو ضروري والانزم الاجزاء التي لا يتجزى كما لا يخفى على امثال قوله واعترض عليه بان شكل الفلك عندهم حقيقي اه فان قلت للمفتي ما الصحيح معنى الاول بمعنى عدم المنافي نفى عن المقتضي فالكر للاربعة وهو المراد في الدليل وهو غير المتخلف عنه اصلا والثاني بمعنى انه لو خلا والمقتضي فالكر لزم المقتضي وبعوض له المتخلف الضر كما في برودة الماء وكرة حد سخانه فالاقتضاء الجاري في الدليل غير الاقتضاء المراد في الفلك فلا نقض به قلت ان المعنيين متساويان عند عدم القاسر في المعنى الثاني وقد تقرر عندهم انه لا قاسر في الفلكيات فالكروية بالنسبة اليها مقتضيا بمعنى عدم التخلف فالنقض وارد ولا شبهة قوله واجيب عنه اه تحقيق الجواب ان قولهم لا قاسر في الفلكيات معناه ان الفلكيات امور حيث في الخارج لا قواسر فيها في الاشكال وغيرها واما الاجزاء الوهمية المنتزعة منها فهي ليست بافلاك كما تقرر في موضعه ليست موجودة في الخارج بل هي اجزاء تحليلية قد تخالف في الحكم والاثار للكل فالكل تقتضي الشكل المعين بالمعنى الاول اعني لا يكون متخلفا عنها والاجزاء لكونها بسائط والكل متحدة لكن تقتضي الكروية بالمعنى الثاني ولا تقتضيها بالمعنى الاول لجواز القاسر في الاجزاء الذهنية ولعل القاسر هو المنزع الذي يأخذ صور الاجزاء فانه تخالها بحكم المنزع من الاحدى لتعدد قوابلها حسب ذات تلك الاجزاء فان الهيولى الاولى كما تسمى مادة وقابلا لكل ذات اي وحدات الاجزاء التي هي الضرا الجسم تسمى مادة وقابلا كما عرفت سابقا فلا يرد النقض اصلا قوله كما ان التقدم والتأخر يعرضان للزمانيات بواسطة الزمان والزمان بحسب نفسه اه اقول فيه نظر فان الزمان مقدار في نفسه كما تقرر عندهم فيتصور فيه التقدم والتأخر بحسب نفسه بخلاف الجسم واجزائه المسماة بالمادة منهما كما ذكرنا فان تفاوتهما بالصغر والكبر انما هو لاتصافهما بالجسم التعليمي العارض لهما فلا يتصور الاختلاف في هذه الاوصاف بالنظر الى ذاتيهما اللهم الا ان يقال المراد بالاختلاف اختلاف المادة واختلاف الهيولى والمشخصات ولعوارض في نفسها ان لا يكون مستندا الى

متصل فان في صورة اتصال الواسطة نسبة الواسطة في العروض كعروض الحركة للجسم والقلم وكعروضها للسواد والبياض فيكون المعنى ان اختلاف الكل والجزء في الشكل بواسطة المادة اي بانه متصل شديد بسبب اتصال الذي يكون الواسطة واسطة في العروض فانه هو باب الاجزاء وهي ليست منفصلة عن اشكالها وما اختلاف المادة اعني الجسم واجزائه في الهيوليات فهو منفي اي لا يتصور في الواسطة في العروض واما التشبيهات فانه بانه بعض اجزائها وهي العلة التامة الخارجة عنها الغير القائمة بها واما النظر بالزمان فليس من ذلك وصح يرد الاشكال بان الزمان متقدم ومتأخر بنفسه من دون الواسطة في الثبوت والعروض واما اختلاف الجسم واجزائها في الهيوليات فانه بمعنى الثاني فقط وذلك لان بالذات وما يحذو حذوه كقوله بنفسه مثلا كما تطلق على نفي الواسطة مطلقا كذلك تطلق على المعنى الاعم وهو نفي الواسطة في العروض فقط والنظر انما القصد فيه المعنى الاعم فتأمل فانه التأمل ليظهر لك حقيقة الحال قوله وما القابل للانفصال فهو مركب من الهيولى اه اللازم منهما هو الامكان الذي للانفصال وهو الكائن لا يستلزم التركيب من الهيولى والصورة على تحقيق الشارح كما ذكره سابقا لكن يستلزم على ما حققه كثير من المحققين وعبارة الشارح في مواضع اخر نظر اليه الضر وقد ذكرناه مفصلا فتذكره قوله لكن لا يحتمل الانفكاك كونه منها اه اقول فيه نظر فان العارض المقتضي للشكل يجوز ان يكون مفارقا دائميا فليس يمكن الانفكاك مع عدم امكانها وانها لذلك الشكل المص له فلا يثبت الانفعال لا بالنظر الى العارض المقتضي ولا بالنظر الى الشكل المقتضي فلا يثبت الهيولى بالفعل ولقرب مما ذكرنا كلام بعض المحشين للشرح كما سبق فان قلت امكان الانفعال متحقق بينهما والامكان ملزوم لصحة الفعلية وصحتها مستلزم للتركيب بالفعل قلت كلا بل المستلزم هو تحقق الانفعال بالفعل واما صحته فانما يستلزم صحة التركيب وهو ليس بمطلوب بعلية على ان تحقق امكان الانفعال الضر غير لازم فان الممكن لا يلزم ان يكون ممكنا على كل وصف الا ترى ان الامكان الذاتي لعالم الحوادث لا يصح الانفعال كما حققه وصار تقا فتذكره قوله لان انما هو من لواحق المادة انما هو القبول اه حاصل الدفع ان المحوج الى المادة انما يكون الانفعال التجددي وهو انما يتحقق في العارض المفارق فلو لم يثبت بالمقدمات المذكورة في المتن يبقى كونه لازما للذات للجسمية او لازما لازمها فلا يثبت

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)